



للإصدار الفوري

للتواصل:

**Hydra Strategy**  
هيدرا لخدمات الاتصالات الاستشارية  
Henrietta Hirst  
هنريتا هيرست  
لندن/ 7880 742 375 (0) 44+  
[Henrietta.hirst@hydrastrategy.co.uk](mailto:Henrietta.hirst@hydrastrategy.co.uk)

**Craft & Capital**  
كرافت أند كابيتال للخدمات المالية  
Chris Sullivan  
كريس سوليفان  
نيويورك/ 212-473-4442  
[chris@craftandcapital.com](mailto:chris@craftandcapital.com)

**HFR**  
مؤسسة أبحاث صناديق التحوط  
Kenneth Heinz  
كينيث هاينز  
شيكاغو/ 312-658-0955  
[info@hfr.com](mailto:info@hfr.com)  
[@HFRInc](https://twitter.com/HFRInc)  
[@KennethJHeinz](https://twitter.com/KennethJHeinz)

## الاستراتيجيات الكلية تحقق الأداء الأفضل بقطاع صناديق التحوط خلال شهر فبراير المتذبذب

**وصعود الاستراتيجيات المدفوعة بالأحداث مع تراجع الأسهم؛ وإطلاق مؤسسة أبحاث صناديق التحوط لمجموعة مؤشرات "HFRI 400" القابلة للاستثمار (الولايات المتحدة)**

شيكاغو (7 مارس 2023) – نجحت صناديق التحوط في التفوق على أسواق الأسهم والدخل الثابت التي منيت بخسائر خلال شهر فبراير، وذلك مع تأهب المستثمرين لمواجهة استمرار ارتفاع التضخم وتزايد أسعار الفائدة واحتمالية وقوع ركود اقتصادي خلال عام 2023. وفي أعقاب الأرباح الضخمة التي حققها مؤشر "HFRI" للمركب المرجح لأعلى 500 صندوق قابل للاستثمار (+2,2%) خلال شهر يناير، سجل المؤشر تراجعاً نسبته -0,38% (نسبة تقديرية) خلال شهر فبراير. ويعود الفضل الأول في أرباح الأداء التي شهدتها صناديق التحوط إلى الاستراتيجيات الكلية الكمية والمواكبة للاتجاه، وذلك طبقاً للبيانات الصادرة اليوم عن مؤسسة أبحاث صناديق التحوط (HFR)، وهي الشركة العالمية الرائدة في توفير المؤشرات والتحليلات والأبحاث في قطاع صناديق التحوط على المستوى العالمي.

وأعلنت مؤسسة أبحاث صناديق التحوط اليوم عن إطلاق مجموعة مؤشرات "HFRI 400" (الولايات المتحدة)، وهي المؤشرات الأولى من نوعها التي تتألف من صناديق التحوط الخاصة التي تفتح أبوابها أمام مستثمري الولايات المتحدة الذين تخضع استثماراتهم للضرائب، مما تصبح معه تلك المؤشرات معياراً مرجعياً مناسباً للمستثمرين الذين تبلغ قيمة أصولهم السائلة مليون دولار على الأقل والمستثمرين الذين تتخطى قيمة أصولهم 30 مليون دولار ممن يتواجدون بالولايات المتحدة وتخضع استثماراتهم للضرائب. وسجل مؤشر "HFRI 400" للمركب المرجح لأعلى 400 صندوق (الولايات المتحدة) تراجعاً يقدر بحوالي -0,3% (نسبة تقديرية) خلال شهر فبراير، فيما تراجع مؤشر "HFRI" للمركب المرجح للصناديق بنسبة -0,5% خلال الشهر. كما نجح مؤشر "HFRI" للمركب المرجح للأصول، وهو مؤشر مركب يتألف من الصناديق نفسها التي يتألف منها مؤشر "HFRI" للمركب المرجح للصناديق ولكن يتم ترجيحه بالأصول، في تحقيق أرباح نسبتها +1,1% خلال شهر فبراير. وتقدمت الفئة العشرية العليا من الصناديق التي يتألف منها مؤشر "HFRI" للمركب المرجح للصناديق بنسبة +4,5% في المتوسط خلال شهر فبراير، فيما تراجعت الفئة العشرية الدنيا من المؤشر بحوالي -6,2% في المتوسط، أي بواقع نسبة تشتت بين الفئتين العليا والدنيا تساوي 10,7% فحسب خلال الشهر. ونجح ما يقرب من نصف صناديق التحوط في تسجيل أداء إيجابي خلال شهر فبراير.

وجاء أداء الاستراتيجيات الكلية غير المرتبطة بأحداث في الصدارة خلال شهر فبراير، إذ تقدم مؤشر "HFRI" الكلي لأكثر من 400 صندوق قابل للاستثمار (الولايات المتحدة) بمقدار +0,56% (نسبة تقديرية) خلال الشهر، فيما سجل مؤشر "HFRI" الكلي (الإجمالي) أرباحاً مقدارها +0,2%. وساعدت الأرباح التي شهدتها استراتيجيات مستشار تجارة السلع الكمية المواكبة للاتجاه على التخفيف من وطأة الخسائر التي منبت بها الاستراتيجيات الكلية الأساسية والتقديرية، إذ تقدم مؤشر "HFRI" لأكثر من 500 صندوق للاستراتيجيات المواكبة للاتجاه بمقدار +0,9%، في حين تراجع مؤشر "HFRI" للاستراتيجيات الكلية: الصناديق المواضيعية للاستثمار الاختياري بمقدار -0,06%.

وبالمثل فإن الاستراتيجيات المدفوعة بالأحداث والتي غالباً ما تركز على الاستثمار في الأسهم غير المرغوب فيها عالية المخاطرة ومنخفضة القيمة والأسهم ذات القيمة العميقة والمضاربة على حالات الاندماج والاستحواذ سجلت أرباحاً خلال شهر فبراير، إذ تقدم مؤشر "HFRI" للاستراتيجيات المدفوعة بالأحداث لأكثر من 400 صندوق قابل للاستثمار (الولايات المتحدة) بمقدار +0,64% (نسبة تقديرية)، فيما أضاف مؤشر "HFRI" للاستراتيجيات المدفوعة بالأحداث (الإجمالي) أرباحاً مقدارها +0,1%. ويعزى الفضل في أرباح الأداء التي شهدتها الاستراتيجيات الفرعية المدفوعة بالأحداث إلى مؤشر "HFRI" للاستراتيجيات المدفوعة بالأحداث لأكثر من 500 صندوق: استراتيجيات الأوضاع الخاصة، والذي سجل أرباحاً قيمتها +1,7%، فيما سجل مؤشر "HFRI" للاستراتيجيات المدفوعة بالأحداث: استراتيجيات مراجعة الائتمان أرباحاً مقدارها +0,5% خلال الشهر.

وشهدت الاستراتيجيات القائمة على الدخل الثابت والحساسة لسعر الفائدة أداءً متفاوتاً خلال شهر فبراير، وذلك مع تأهب المستثمرين لاستمرار الضغوط الناجمة عن ارتفاع معدلات التضخم وازدياد أسعار الفائدة، إذ تراجع مؤشر "HFRI" للقيمة النسبية لأكثر من 500 صندوق قابل للاستثمار بحوالي -0,14% تقريباً (نسبة تقديرية)، في حين سجل مؤشر "HFRI" للقيمة النسبية (الإجمالي) أرباحاً مقدارها +0,1% خلال الشهر. أما عن الاستراتيجيات الفرعية التي تفوق أدائها على سائر استراتيجيات تلك الفئة، فقد قفز مؤشر "HFRI" للقيمة النسبية لأكثر من 500 صندوق: استراتيجيات التقلبات بمقدار +0,8% خلال شهر فبراير، فيما أضاف مؤشر "HFRI" للقيمة النسبية لأكثر من 500 صندوق: الدخل الثابت السيادي أرباحاً نسبته +0,2%.

كما شهدت استراتيجيات التحوط في الأسهم، والتي تركز على الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل في مختلف الاستراتيجيات الفرعية المتخصصة، تراجعاً خلال شهر فبراير رغم تفوقها في الأداء على أسواق الأسهم التي منبت بخسائر هي الأخرى خلال الشهر. وجاء أداء الاستراتيجيات الفرعية المحايدة والتكنولوجية في الطليعة على مستوى استراتيجيات التحوط في الأسهم. وتراجع مؤشر التحوط في الأسهم لأكثر من 500 صندوق قابل للاستثمار (HFRI 500) بحوالي -1,5% (نسبة تقديرية) خلال شهر فبراير، فيما انخفض مؤشر المؤسسة للتحوط في الأسهم (الإجمالي) بنسبة -1,3%. وتعزى الخسائر التي شهدتها الاستراتيجيات الفرعية للتحوط في الأسهم في المقام الأول إلى مؤشر التحوط في الأسهم: استراتيجيات الطاقة/المواد الأساسية، والذي تراجع بمقدار -2,7%، يليه مؤشر التحوط في الأسهم لأكثر من 500 صندوق: استراتيجيات النمو الأساسي، والذي تراجع بنسبة -2,6%.

وعلى صعيد آخر شهدت استراتيجيات الاستثمار البديلة السائلة بنظام تعهدات الاستثمار الجماعي في الأوراق المالية القابلة للتحويل (يوسيتس) تراجعاً خلال شهر فبراير، إذ سجل مؤشر "HFRX" للعائد المطلق تراجعاً طفيفاً نسبته -0,17%، فيما تدنى مؤشر HFRX العالمي بمقدار -0,47%. وجاء أداء مؤشر "HFRX" الكلي/ استراتيجيات مستشار تجارة السلع في الصدارة على مستوى الاستراتيجيات الفرعية لمؤشرات "HFRX"، إذ سجل أرباحاً بلغت +0,5%، في حين تعزى الخسائر التي شهدتها تلك الاستراتيجيات في الأساس إلى مؤشر HFRX للاستراتيجيات المدفوعة بالأحداث، والذي تراجع بحوالي -0,94% خلال الشهر. وتراجع مؤشر التنوع (HFRI Diversity Index) بمقدار -0,8% خلال شهر فبراير، في حين تدنى مؤشر صناديق التحوط التي تقودها النساء (HFRI Women Index) بنسبة -1,0%.

**إطلاق مؤسسة أبحاث صناديق التحوط لمجموعة مؤشرات "HFRI 400" القابلة للاستثمار (الولايات المتحدة)**

عقب الإطلاق الناجح لمجموعة مؤشرات "HFRI 500" لأكثر من 500 صندوق تحوط قابل للاستثمار، أعلنت مؤسسة أبحاث صناديق التحوط اليوم عن إطلاق مجموعة مؤشرات "HFRI 400" لأكثر من 400 صندوق على مستوى الولايات المتحدة. وتتألف تلك المجموعة من صناديق التحوط الخاصة التي تفتح أبوابها أمام مستثمري الولايات المتحدة الذين تخضع

استثماراتهم للضرائب، مما تصبح معه تلك المؤشرات معيارًا مرجعيًا مناسبًا للمستثمرين الذين تبلغ قيمة أصولهم السائلة مليون دولار على الأقل والمستثمرين الذين تتخطى قيمة أصولهم 30 مليون دولار ممن يتواجدون بالولايات المتحدة وتخضع استثماراتهم للضرائب. وتتبع مجموعة مؤشرات "HFRI 400" لأكثر من 400 صندوق على مستوى الولايات المتحدة منهجية استثمارية وبنية مماثلة لمجموعة مؤشرات "HFRI 500" لأكثر من 500 صندوق، مما يجعلها مناسبة لتشغيل منتجات صناديق المؤشرات (tracking funds) المرخصة من قبل مؤسسة أبحاث صناديق التحوط. وتشارك المؤسسة بفعالية في حوارات استراتيجية مع عدد من المؤسسات المالية بغرض ترخيص مجموعة مؤشرات "HFRI 400" لأكثر من 400 صندوق بالولايات المتحدة لاستخدامها في تشغيل صناديق المؤشرات.

ومن جانبه صرح رئيس مؤسسة أبحاث صناديق التحوط كينيث جيه هاينز بأن صناديق التحوط واستثمارات القطاع نجحت في التكيف مع أحوال الاقتصاد الكلي المتدهورة خلال شهر فبراير، وهو ما تجلّى في قدرة الاستراتيجيات الكلية والمدفوعة بالأحداث على تحقيق أرباح خلال الشهر، مع تسجيل الاستراتيجيات الفرعية للقيمة النسبية القائمة على الدخل الثابت والاستراتيجيات الفرعية للتحوط في الأسهم منخفضة المخاطرة لأداء متفاوت. وأضاف هاينز بأنه مثلما حدث عام 2022، فإن صناديق التحوط قدمت أداءً دفاعيًا مدهلاً، متفوقة بذلك على أسواق الأسهم التي منيت بخسائر خلال شهر فبراير، وهو ما يعود الفضل فيه إلى الأرباح التي سجلتها الاستراتيجيات الكلية الكمية والمواكبة للاتجاه، إذ شهدت الأسواق المالية انعكاسًا حادًا في توجهات المستثمرين والذين كانت لديهم رغبة قوية في خوض المخاطر خلال شهر يناير إذ تأهبوا لمواجهة استمرار الاتجاهات الخاصة بارتفاع التضخم وتزايد أسعار الفائدة وحالة عدم اليقين الاقتصادي. واستكمل هاينز قائلاً أن استثمارات صناديق التحوط الديناميكية والقوية، جنبًا إلى جنب مع الاستعدادات التي اتخذتها، قد ساعدت المؤسسات الاستثمارية على النجاح في اجتياز التقلبات الأخيرة التي شهدتها السوق المالية والانهيال التاريخي للروابط ما بين الأسهم والسندات والتي تحدت على أساسها نسبة ضخمة من المخصصات الرأسمالية المؤسسية. وأخيرًا، ومع إطلاق مجموعة مؤشرات "HFRI 400" لأكثر من 400 صندوق، أصبح مستثمرو التجزئة والمستثمرون الذين تبلغ قيمة أصولهم السائلة مليون دولار على الأقل والمستثمرون الذين تتخطى قيمة أصولهم 30 مليون دولار بالولايات المتحدة يملكون معيارًا مرجعيًا قويًا لأداء صناديق التحوط، بما يماثل مجموعة مؤشرات "HFRI 500" المخصصة للمستثمرين والمؤسسات خارج البلاد.

ملحوظة: أجريت الحسابات التقديرية لأداء المؤشرات خلال شهر فبراير 2023 بتاريخ 7 مارس 2023.

مؤشرات مؤسسة أبحاث صناديق التحوط (HFR) مسجلة لدى الهيئة الأوروبية للأوراق المالية والأسواق (ESMA).

لمزيد من المعلومات من مؤسسة أبحاث صناديق التحوط (HFR):

اتبعنا على تويتر: @HFRInc

تفضل بزيارة موقعنا: [www.HFR.com](http://www.HFR.com)

اتبع كين هاينز على تويتر: @KennethJHeinz

اتبعنا على ويبو: @HFRAsia

نبذة عن مؤسسة أبحاث صناديق التحوط

مؤسسة أبحاث صناديق التحوط (HFR) هي المؤسسة الرائدة عالميًا في مجال الاستثمار البديل. وقد تأسست عام 1992 وهي متخصصة في مجالات مؤشرات وتحليل صناديق التحوط. وتصدر المؤسسة مؤشرات (HFRI) و (HFRX) و (HFRU)، وهي أكثر معايير قياسية واسعة الاستخدام في هذا المجال لقياس أداء صناديق التحوط على المستوى العالمي. كما تصدر ما يربو على 100 مؤشر لأداء صناديق التحوط تتراوح بين مستويات الصناعة الكبيرة وحتى المجالات المتخصصة الدقيقة للاستراتيجيات الفرعية والاستثمار الإقليمي. وتتضمن قاعدة بيانات المؤسسة، وهي أشمل مورد متوفر لمستثمري صناديق التحوط، تفاصيل على مستوى الصناديق عن الأداء والأصول التاريخية، بالإضافة إلى خصائص الشركات الخاصة بدميري صناديق التحوط الأوسع مجالاً والأكثر نفوذًا. وقد وضعت المؤسسة النظام الأكثر تفصيلاً على مستوى الصناعة لتصنيف الصناديق، مما يسمح بطرح الاستفسارات الشاملة والمتخصصة عن قياس الأداء النسبي وتحليل جماعات النظراء، والمقارنة القياسية. وتعمل مجموعة منتجات التحليل التي أنتجتها المؤسسة على تحسين قاعدة بيانات المؤسسة لتوفير النقاط المرجعية المفصلة والحالية والشاملة والثيقة الصلة والإجمالية على مستوى قطاع صناديق التحوط بأكملها. كما تقدم المؤسسة خدمات

استشارية للعملاء الساعين إلى الحصول على تحاليل مصممة بحسب رغبة الإدارة العليا أو تحاليل مختلفة عن المعتاد. وتعد مؤسسة أبحاث صناديق التحوط المعيار المؤسسي لكبار مستثمري الصناعة ومديري صناديق التحوط.

###